

القسم الرابع: ملحق إحصائي

المؤشر التجميحي

1. مقدمة

خلق تنامي السيرورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول المتطورة، وخصوصاً منذ مطلع التسعينيات، خلق حاجة متنامية لتطوير وبناء دلائل المساواة. وتنبع الحاجة لتطوير دلائل المساواة الكمية من تعاضم الوعي والالتزام في صفوف صنّاع القرار والمنظمات الاجتماعية لبدأ المساواة بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع.

يجري احتساب المؤشر بالاعتماد على دلائل ومتغيرات عديدة ومتنوعة- تلك التي تغطي مجالات عدّة (التربية والتعليم، الصحة، الاقتصاد، السياسة، الرفاه الاجتماعي، وغير ذلك)، والتي يمكن بواسطتها عقد مقارنات بين المجموعات السكانية. تتميز الدلائل التي تشكّل قاعدة التحليل بالصفات التالية:

- أ. تعتمد على وحدات دراسة وتمحيص (أفراد /عائلات /مجموعات سكانية/ منطقة جغرافية/ دولة).
- ب. توجّه (عند القيام برصد الموارد) و/أو تعكس (في حالة المردودات) أهدافاً اجتماعية، واقتصادية، أو سياسية.
- ج. تعكس نتيجة عددية.
- د. تعكس معايير للتغيير.
- هـ. تعكس صورة واسعة قدر المستطاع في المجال الذي هو موضع البحث والتمحيص.
- و. تُمكن من القيام بمتابعة متواصلة على محو الزمن.

تكنم الأفضلية الواضحة لمؤشر المساواة في أنه يوفر تجسيداً كمياً واحداً، متعدّد الأبعاد، ويعكس الزج الموزون لغياب المساواة بين المجموعات. ليس ثمة تعريف واحد لمصطلح «المساواة»، لكن الفكرة السائدة في الكثير من الأبحاث تساند الحصيلة. وبما أنّ المساواة هي أمر نسبيّ، فإنّ المؤشر يعتمد على مجموعة مرجع (غالباً تكون تلك هي المجموعة «القوية»). بعض الذين يختلفون مع هذا النهج يفضّلون «المنهج المطلق»: تحديد عتبة «موضوعية» وقياس المسافة منها. في هذا البحث، فضلنا رأي الأغلبية، وحددنا أنّ المجموعة السكانية اليهودية هي مجموعة المرجع بالنسبة للمجموعة السكانية العربية.

من المهمّ أن تُجسّد عملية بناء المؤشر اتفاقاً واسعاً قدر الإمكان حول دلالات مصطلح المساواة. ويجب كذلك الأخذ بعين الاعتبار عرضه النظريّ، ووضوح النتائج ومرونتها.

2. متطلبات عملية من المؤشر

1. يجب ضمان أن يوفر المؤشر إمكانية تشخيص التوجّهات والتغيرات والتحوّلات في وضعية عدم المساواة على امتداد محور زمنيّ، كي يصبح بالإمكان توجيه صنّاع القرار للعمل على تقليصه. لذا، على مؤشر المساواة أن يعتمد على إجماع واسع قدر الإمكان.



2. كي تشكل نتائج المؤشر واستنتاجاته أرضاً خصبة لأبحاث جديدة، عليه أن يكون ذا بعد تطبيقي وعملي، وذا قيمة، وأن لا يكون عصياً على الفهم.
3. يحمل المؤشر دلالة سياسية واسعة، تتولد بشكل خاص لكونه لا يتعلّق بمتغيّرات مطلقة تحمل بدورها انحرافاً كبيراً.
4. لانتقاء الدلائل والمتغيّرات التي يشملها المؤشر تأثير حاسم على سريانه وعلى جودة نواتجه. لذا ثمة حاجة للاعتماد على أكبر إجماع ممكن، والارتكاز على آراء الخبراء في المجالات التي يعالجها.
5. الإكثار من الدلائل والمتغيّرات قد يضرّ بفهم نواتج المؤشر، وبالتالي قد يضرّ بعملية تصحيحها. لذا يجب العمل على خلق التوازن بين عدد المتغيّرات التي يتكوّن منها المؤشر وبين درجة لائقة لتفسير ووضوح دلالته.
6. يُفترض في المؤشر أن يحمل بعداً تطبيقياً وأن يكون موثوقاً، في كلّ ما يتعلّق بالمقارنة بين المجموعات، وكذلك بالنسبة للمحور الزمني. بالإضافة إلى ذلك، عليه أن يحمل صفات إحصائية متعارفاً عليها في هذا النوع من الدلائل.
7. على غرار دلائل من هذا النوع، يمكن حصر قيمه بين 0 و 1، أو بين 1 و -1، أو بين 0 و 100.
8. يُمكن المؤشر من التنبؤ بالتغيّرات في مستوى عدم المساواة نتيجة التغيرات الحاصلة في الدلائل والمتغيّرات.
9. يتميّز المؤشر بسريان (Validity) بنويّ على مستويين اثنين: سريان مُميّز (سريان خارجي) وسريان تجمّع (سريان داخلي). يضمن الأوّل أن يعكس المؤشر قوّة عدم المساواة بين المجموعات، ويضمن الثاني أن يلائم المؤشر مؤشرات أخرى تفحص نفس الفجوات في نفس المجالات في نفس الوقت و/ أو على امتداد الزمن مثل مؤشّر Gini و Atkinson (2004, Weymark).

3. المؤشر التجميقي والمفهوم

بغية القيام بتقدير كمّي للفجوة في الموارد التي تتوافر للمجموعات السكانية التي يتشكل منها المجتمع، و/ أو طريقة استخدامها، هنالك حاجة لمؤشر تجميقي يمنح وزناً ملائماً لكل متغيّر ولكل مجموعة سكانية، ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعات السكانية بالنسبة لكل دليل ومتغيّر. تحتوي الأدبيات البحثية على مجموعة متنوّعة من المؤشرات التي طوّرت بغية القيام بمقارنات مختلفة: بين الجنسين ((Plantenga & Others, 2003) (Warren, 2000)، (Federal Provincial, Canada, 1997))، بين الجنسين بدمج مناطق جغرافية (Kjeldstad, 2001) (and Kristiansen 2001)؛ بين مجموعات إثنية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية (National, 2005)؛ (Urban League, USA, 2004). يتمحور بعض هذه المؤشرات في الفجوة بين مجموعات فرعية اصطناعية (تشارنيخوفسكي وآخرون، 2003)، وبعضها -كمؤشر جيني مثلاً- يقوم بفحص الفجوات بين الأفراد (Shorrocks, 2004) (& Wan).

جرى التطرّق إلى الفكرة الأساسية للمؤشر المقترح في دراسة مقارنة أجرتها مؤسسة التأمين الوطني ومجموعة من الباحثين البلجيكين، حيث أوصى هؤلاء بإجراء مقارنة في درجة حماية السكّان المسنّين بين غالبية الدول الأوروبية (إسرائيل بينها) (Guillaume & Others, 1995). كوهين ويعكوف، 1966). اختيار المتغيّرات ذات العلاقة للمقارنة يشير إلى مبدأ التكلفة-الفائدة في المجالات التي جرت دراستها (التربية، التشغيل، الإسكان والتخطيط، الصحة، الرفاه الاجتماعي). بعد عرض العطايات على امتداد السنين، أجريت عملية موازنة أخذت بعين الاعتبار حجم المجموعتين



السكّانيّتين. التعبير الحاصل يُعبّر بالنسب المئوية عن معطيات المعدّل في كلّ واحدة من المجموعات السكّانيّة. في المرحلة الأخيرة، جرت معايرة المعدّلات في الانحراف المعياريّ المشترك بغية الوصول إلى وحدات قياس موحّدة لجميع المتغيّرات. ضمّ الوحدات المُعايرة يخلق مؤشراً تجميعياً للمجال الذي يخضع للبحث. يتمخّض عن ذلك أنّ مغزى عدم المساواة ينعكس في الفجوة بين المعدّل الموزون العامّ للمجموعة السكّانيّة كافّةً، وبين حصّة كلّ مجموعة سكّانيّة فرعيّة في المعدّل الموزون العامّ.

الأهميّة النسبيّة لكلّ متغيّر تتحدّد حسب مبدأ التوزين الحياديّ، الذي يتركز على الانحراف المعياريّ الذي يُحسب للمتغيّر. هذا المنهج يحظى بانتشار واسع في المؤشرات التجميعيّة لقياس مجال محدّد، والتي تتركز على مبدأ النقص النسبيّ (Relative Deprivation) (Delhaussé & Others, 1993).

4. عرض رياضيّ

يتمثّل كلّ متغيّر بواسطة المعدّل على امتداد السنوات ويشار إليه بـ C_i . i يشير إلى متغيّر معطى من أصل n متغيّرات مختلفة. لكلّ فاكْتور C_i هنالك C_{ij} ، حيث يشير j إلى مجموعة سكّانيّة معطاة من مجموع m مجموعات سكّانيّة فرعيّة (في الحالة الماثلة أمّاناً $m=2$ ، يهود وعرباً) يمكن احتساب قيمة معدّلة لكلّ متغيّر i للمجموع العام للسكّان (ويشار إليه بـ C_i) على النحو التالي:

$$mc_i = \sum_{j=1}^m p_j c_{ij}$$

بحيث يكون عامل (فاكْتور) p_j التوزين للمجموعة السكّانيّة j ويسري $\sum_{j=1}^m p_j = 1$ بغية ضمّ متغيّرات مختلفة جرى قياسها بوحدات مختلفة، تتّم مُعايرة كلّ فاكْتور C_i لفاكْتور جديد، بحيث:

$$N_{ij} = p_j c_{ij} / mc_i$$

لذا، لكلّ i يتولّد متغيّر ثنائيّ مع تلاؤم مقادير (Proportions) $\sum_{j=1}^m N_{ij} = 1$ ، مع معدّل يساوي $\bar{N}_i = \sum_{j=1}^m N_{ij}$ وانحراف معياريّ يساوي $S_i = (\bar{N}_i * (1 - \bar{N}_i))^{0.5}$

$$IND_j = \sum_{i=1}^n \frac{(\bar{N}_i / S_i)}{(p_i / S_i)}$$

نقوم باحتساب المؤشّر التجميعيّ لكلّ واحدة من المجموعات السكّانيّة الفرعيّة بالتعامل مع المجال الخاضع للبحث ويشار إليه بـ IND_j كالمجموع الكليّ الموزون لفاكْتور المتغيّرات المعدّل لنفس المجموعة السكّانيّة الفرعيّة (N_i)، بحيث يكون الوزن المنوح للمتغيّر القلوب للانحراف المعياريّ S_i . الحصّة في معادلة IND_j موازية للنسبة بين « الموجود- Observation » وبين « التوقّع- Expectation ».

المؤشّر IND_j احتسب لكلّ مجموعة فرعيّة على انفراد، وعلى هذا النحو تولّد مؤشّر نسبيّ جديد، وهو النسبة بين الفرق بين مؤشّر المجموعتين السكّانيّتين الفرعيّتين المقسوم على القيمة القصويّة للمؤشّر بين المجموعتين السكّانيّتين الفرعيّتين وأشير إليه بـ $index$.



إذا النتيجة أنه بوجود مجموعتين سكانيّتين فرعيتين، فعندها $j=1,2$ والمؤشر معرّف ك:

$$index = \frac{IND_1 - IND_2}{Max(IND_1, IND_2)}$$

دالة الـ $Max(.,.)$ تعكس التكميل (التحويل) الذي يجب تنفيذه كتعبير عن العامل كي نتوصّل إلى المساواة للمجموعة السكانيّة الفرعيّة التي تعاني من التمييز.

من المهمّ أن نشير هنا أنّه بغية المحافظة على تجانس تأثير التغيير في قيم معدّل المتغيّر الخاضع للبحث، جرى تصنيف المتغيّرات في التحليل حسب طابع تأثيرها على المساواة. على سبيل المثال، عندما يقلّ معدّل عدد الطلاب في الصّف في المدرسة الابتدائيّة لدى السكّان العرب- عندها من المتوقع أن يتحصّن مؤشر المساواة وبذلك يشير إلى ارتفاع في المساواة. إزاء ذلك، خضعت متغيّرات ذات تأثير سلبيّ على المساواة، خضعت لعملية تحويل وهي 1 يُقسم على معدّل المتغيّر، ولا يحصل تغيير في سائر المتغيّرات. المتغيّرات التي خضعت للتغيير أشير إليها بالحرف V (راجعوا مفتاح المتغيّرات ص73)

قيمة المؤشر $index$ تتحرّك بين 1- حتى 1. عندما تكون قيمة المؤشر صفراً، فهو يشير إلى المساواة التامة. وكلّما انحرف المؤشر نحو قيمة (1) دلّ الأمر عندها على عدم مساواة أكبر لصالح مجموعة المرحع (فيما يلي: المجموعة السكانيّة «أ»، وهي المجموعة السكانيّة اليهوديّة في الحالة الماثلة أمامنا). وعلى غرار ذلك، كلّما انحرف المؤشر نحو قيمة ناقص واحد (1-) أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر للمجموعة السكانيّة «ب» (العرب). تُمنح في معادلة المؤشر أهميّة كبيرة لقيمة بارامتر (عامل متغيّر في التجربة) التوزين في معادلة المؤشر. لذا، يجب وضع قيمة ذات معنى (يمكنها أن تكون مختلفة بالنسبة للدلائل ومتغيّرات مختلفة)، تعكس سياسة و/ أو توزيعاً حقيقياً، أو بدلاً من ذلك كتلاؤم في المقار بين مجموعتين سكانيّتين فرعيتين.

5. صفات ومميّزات لمؤشر $index$

1. مدى قيم المؤشر يتحرّك بين 1- حتى 1.
2. قيمة المؤشر تقترب من (1)، عندما تقترب جميع قيم المتغيّرات للمجموعة الفرعيّة ب من الصفر و/ أو إنّها متدنيّة بدرجة كبيرة من قيم المتغيّرات للمجموعة الفرعيّة «أ». تقترب قيمة ما نحو (1-) عندما تقترب جميع قيم المتغيّرات للمجموعة الفرعيّة «أ» من الصفر و/ أو إنّها متدنيّة بدرجة كبيرة من قيم متغيّرات المجموعة الفرعيّة «ب». تكون قيمة المؤشر قريبة أو متساوية مع الـ (0) عندما تكون قيم المتغيّرات في المجموعتين الفرعيتين متقاربة أو متساوية.
3. يتعامل المؤشر بشكل جيّد مع التغيّرات المتطرّفة، في قيم المتغيّرات في التحليل وكذلك في بارامتر (عامل متغيّر في التجربة) التوزين. أيّ تغيير حادّ لصالح مجموعة المرحعيّة الفرعيّة يدفع المؤشر باتجاه عدم المساواة، أيّ أنّه يقترب من (1)، وفي المقابل كلّ تغيّر متطرّف لغير صالح مجموعة المرحعيّة الفرعيّة يدفع المؤشر باتجاه المساواة، أيّ أنّه يقترب من الـ (0).
4. بما أنّ بارامتر الموازنة موحد وثابت، عندها يُفضي التحصّن في قيمة المتغيّرات في صفوف المجموعة السكانيّة «ب» إلى تحسّن في درجة المساواة في المؤشر. بالإضافة إلى ذلك، يعزّز كلّ تراجع في قيمة المتغيّرات في المجموعة السكانيّة «أ» (بافتراض أن لا تغيير في قيمة متغيّرات المجموعة «ب») يعزّز درجة المساواة في المؤشر.



5. كل تغيير في بارامتر المؤزنة، وأي تغييرات في قيمة المتغيرات، كما يوصف أعلاه، قد يؤثر على المؤشر باتجاهات معاكسة، وتحدد قيمة المؤشر النهائي حسب قوة التغيير.
6. كلما كان انتشار المتغيرات ممانلاً بمفهوم التساوي بين عزم (moment) أول (معدل) وعزم ثانٍ (اختلاف)، بين المجموعتين السكانيّتين، عندها تقترب قيمة المؤشر من الصفر.
7. يأخذ المؤشر index بالحسبان قيمة المتغير i المعابر للمجموعة k وكذلك المسافة بين المتغير i في المجموعة k وبين المتغير i في المجموعة k .
8. مؤشر (index) كدالة لبارامتر المؤزنة قسمت في الحيز ما عدا الأطراف (في الأطراف قيمة المؤشر تساوي الصفر، لعدم تواجد فرضية وجود مجموعتين فرعيتين)، وذلك عقب المعايير التي أُجريت لقيمة المتغير i والذي تمت معايرته في مسافة بين المجموعتين أ و ب، أي بالانحراف المعياريّ لمتغير ثنائي يتغير بالتلاؤم مع تغيير تلاؤم المقادير.
9. يمكن استخدام قيم مختلفة لبارامتر المؤزنة لمتغيرات مختلفة، وبالطبع من خلال المحافظة على الدلالة ذات الارتباط بالمؤزنة المقترحة.
10. نفترض إننا نعرف نوع توزيع المتغيرات في الشريحة السكانية (i) وفي الشريحة السكانية (ب)، وأيضاً نعرف إن توزيع المتغيرات في الشريحة السكانية (i) يختلف عن توزيع المتغيرات في الشريحة السكانية (ب) من ناحية قيمة المعدل وقيمة الانحراف المعياري، لذا نقول أن هناك قيمة a تابعة لمؤشر الموازنة المعرف ب- a حيث يتحقق به $index > 0$ (عدم مساواة) لصالح شريحة السكان المرجعية. لكن عندما يتحقق $a > I$ أيضاً يقترب من القيمة (1) فإن المؤشر index يقترب من قيمة المساواة. هذه الصفة تُبين ما يلي: إذا كانت الفجوة كبيرة بين الشريحتين السكانيّتين، فهناك مجال لمؤشر الموازنة المعرف ب- ($a, 0$)، بين القيم، حيث قيمة المؤشر index تقترب من قيمة المساواة بالرغم من ارتفاع نسبة شريحة السكان المرجعية، وهذا يؤكد وجود درجة ثابتة من عدم المساواة بنطاق الدلائل المعمول بها في التحليل الإحصائي.

6. المؤشر الموزون النهائي

بالتوافق مع توجيه أعضاء اللجنة القيادية لبناء مؤشر المساواة، يقوم المؤشر الموزون بتلخيص لخمسة مجالات (التعليم، الصحة، الإسكان، التشغيل، الرفاه) والذي سيموزن تبعاً لوزن كل واحد من المجالات في الإنفاق القومي. يرجع منطق المؤزنة في الإنفاق القومي إلى حقيقة كون الإنفاق القومي في كل واحد من المجالات يشمل الإنفاق العام (الحكومة، والحكم المحلي، والمؤسسات غير الربحية) وكذلك إنفاق الاقتصاد المنزلي الفردي. مجموع مركبات حاصل ضرب قيم المؤشرات في المجالات الخمسة في النسب المئوية للإنفاق القومي، يعرض المقابل النهائي بين رصد الحكومة واقتصاد المنازل وبين الموارد الفعلية، أي امتحان النتيجة في كل المجالات مجتمعة.

1. الإنفاق القومي على التربية والتعليم

حسب تعريف دائرة الإحصاء المركزية، يشمل الإنفاق القومي في مجال التعليم إنفاق مؤسسات التعليم قبل الابتدائي، والتعليم الابتدائي، والثانوي، والنظري، والمعاهد الدينية (يشيفا) والمدارس التوراتية، ومؤسسات التعليم فوق الثانوي، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات دورات الكبار والاستكمالات. حصة الإنفاق العام (الصرف المباشر للحكومة، صرف



الحكم المحليّ والمؤسسات غير الربحية)، من مجموع الإنفاق القوميّ على التعليم هو نحو 74.4%، بينما تشكّل حصّة الإنفاق الخاصّ (شراء خدمات تربويّة من قطاعات أخرى، تحويلات الاقتصاد المنزليّ للحكومة والحكم المحليّ والمؤسسات غير الربحية) نحو 25.6%.

مجموع الإنفاق على التعليم لعام 2005 (أسعار جارية) = 45,293 مليون شيكل.

ب. الإنفاق القوميّ على الصحة

الإنفاق القوميّ على الصحة حسب دائرة الإحصاء المركزيّة يُميّز بين الإنفاق الجاري وبين الاستثمار في الممتلكات الثابتة. يشمل الإنفاق الجاري خدمات الصحة بأنواعها ومصروفات مباشرة لاقتصاد المنازل على الأدوية والأجهزة الطبيّة. يشمل الاستثمار في الممتلكات الثابتة إقامة المباني وشراء التجهيزات للمؤسسات التي توفّر الخدمات الصحيّة. حصّة الإنفاق القوميّ (الصرف المباشر للحكومة، صرف الحكم المحليّ والمؤسسات غير الربحية) من مجموع الإنفاق القوميّ على الصحة يصل إلى نحو 69.3%، بينما تشكّل حصة الإنفاق الفرديّ (مصروفات الاقتصاد المنزليّ) نحو 30.7%.

مجموع الإنفاق على الصحة في العام 2005 (أسعار جارية) = 44,090 مليون شيكل.

ج. الإنفاق القوميّ على الإسكان

الإنفاق القوميّ على الإسكان - حسب تعريف دائرة الإحصاء المركزيّة - يقدر على أساس النموّ في مساحة البناء المُعدّ للسكن وحسب ارتفاع أسعار خدمات الإسكان في الاقتصادات المنزليّة، وهي الصيانة الجارية للشقّة، واستهلاك خدمات شقّة بملكيّة السكّان، وجرى احتسابها بتقييد أجر بديل لشقّة في شقق متساوية من حيث المساحة في بلدة أو منطقة معطاة.

وأخذت معطيات أجر الشقّة من ثلاثة مصادر:

1. استطلاع أجر الشقّة الجاري الذي يُنقذ ضمن مؤشر الأسعار للمستهلك.
2. معطيات أجر الشقّة لاقتصادات البيوت التي يسكن أصحابها في شقق مستأجرة، مأخوذة من استطلاع مصروفات اقتصاد البيت نفسه.
3. مصادر خارجيّة.

بالنسبة للشقق التي بالمفتاحيّة، يُعزى الفرق بين أجر الشقّة المدفوع فعلياً وبين أجر الشقّة الكامل، كما جرى الحصول عليه من المصادر الثلاثة التي ذُكرت سابقاً. حصّة الإنفاق العامّ (المصروفات المباشرة لوزارة الإسكان: منج وسوبسيديا- بند ميزانيّة رقم 24- بمبلغ 2,400 مليون شيكل، إسكان- بند ميزانيّة رقم 07- بمبلغ 4,700 مليون شيكل) من مجموع الإنفاق القوميّ للإسكان، نحو 0.11%، بينما تشكّل حصّة الإنفاق الفرديّ (الاقتصاد المنزليّ) نحو 89.0%.

المجموع العامّ للإنفاق على الإسكان للعام 2005 (أسعار جارية) = 64,583 مليون شيكل.

د. الإنفاق القوميّ على التشغيل

لم تقم دائرة الإحصاء المركزيّة بتقدير الإنفاق القوميّ على التشغيل. وبالتشاور مع البروفيسور يوسي ياهاف (عضو اللجنة التوجيهيّة)، والسيدة سولي بيليج (مديرة كبيرة في قسم الماكرو- اقتصاد في دائرة الإحصاء المركزيّة)،



والسيد أمير دافيدسون (رئيس مجال حسابات الحكومة والخدمات الاجتماعية في دائرة الإحصاء المركزيّة)، تقرّر أن يجري احتساب الإنفاق بشكل مباشر من ميزانيّة الدولة للعام 2005. أجريت الحوسبة من خلال استطلاع جميع بنود الميزانيّة في جميع الوزارات الحكوميّة ذات الارتباط بتشجيع التشغيل. حصّة الإنفاق العامّ (الإنفاق المباشر للوزارات الحكوميّة ذات الارتباط بالتشغيل، ولا سيّما وزارة الصناعة والتجارة) من مجموع الإنفاق القوميّ على التشغيل تساوي 100%، بينما تساوي حصّة الإنفاق الخاصّ 0.0%.

الجدول 1: بنود الميزانية التي عُزيت للإنفاق على التشغيل حسب الوزارة المنفّذة ورقم البند- 2005

اسم الوزارة/ البند الرئيسيّ	اسم البند الفرعيّ	رقم البند الفرعيّ	مجموع الصرف (ملايين الشواقل)
ديوان رئيس الحكومة	مساعدة للأفراد- تشغيل	040611	63
	مساعدة المصالح	040612	310
وزارة الماليّة	إرشاد وتأهيل عاملين	050707	1
	مشروع "عتيديم" للقطاع العامّ	050708	2
	استثمار في الشركات (قطارات إسرائيل، أحسام مأزومة، وغيرها)	8306 830602 830603	2,390
وزارة الأمن الداخليّ	تشغيل وإنتاج	071010	8
وزارة التربية والثقافة والرياضة	استكمال وإرشاد	202203	12
وزارة الرفاه الاجتماعيّ	تشغيل المعاقين في أحسام عامّة وتجاريّة	230618	65
	وحدة العمّال الأجانب	68	42
وزارة الصحّة	استكمال وإرشاد	240402	2
وزارة استيعاب القادمين الجدد	مساعدة في تطوير التشغيل في القطاع العامّ	300219	20
	مساعدة في تشغيل القادمين الجدد	300220	92
	مساعدة في تشغيل القادمين المستقلّين- مبادرات مهنيّة	300223	9
دعم منتوجات عامّة		32	4,321
وزارة الصناعة والتجارة		36	1,615
	دعم فروع الاقتصاد	38	1,607
	دعم فروع الصناعة	76	107
وزارة السياحة		37	204
سوبسيديا للاعتمادات الماليّة وتخفيض الأسعار	تأمين الربط بالفروع المختلفة في الاقتصاد (تأمين الربط بالمؤشّر و/أو قيمة العملة، دعم اعتمادات ماليّة للفرع وغيرها)	44 4405 4409	31
المجموع الكليّ			10,901

المجموع العامّ للإنفاق على التشغيل لعام 2005 (أسعار جارية) = 10,901 مليون شيكل.



هـ. الإنفاق القومي على الرفاه

الإنفاق القومي على الرفاه (دائرة الإحصاء المركزيّة، التأمين القوميّ 2005) بما في ذلك المجموع العامّ للدعم الماليّ لمؤسسة التأمين الوطنيّ، يصل إلى 42,326.8 مليون شيكل، ميزانيّة التنفيذ لوزارة العمل والرفاه نحو 4,063 مليون شيكل، وكذلك دعوم عينيّة لمؤسسة التأمين الوطنيّ، سلطات محليّة، مؤسسات قومية، مؤسسات غير ربحيّة حكوميّة ووزارة العمل والرفاه نحو 8,900 مليون شيكل. حصّة الإنفاق القوميّ (مصاريف مباشرة للحكومة، مؤسسة التأمين الوطنيّ، صرف الحكم المحليّ، مؤسسات غير ربحيّة ومؤسسات قوميّة) من مجموع الإنفاق القوميّ للرفاه نحو 56.0%، بينما تصل حصّة الإنفاق الفرديّ (تحويلات لمؤسسة التأمين الوطنيّ) نحو 44%. المجموع العامّ للإنفاق على الرفاه لعام 2005 (أسعار جارية) = 55,290 مليون شيكل.

مجموع الإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة بأسعار 2005: نحو 220,157 مليون شيكل.

و. طريقة الاحتساب

احتساب المؤشر جرى من خلال استعمال الألائحة الإلكترونيّة إكسل (excel). استُخدمت طريقة الماكرو للبرمجيّة بغية تنفيذ تمثيل أدوار لدرجة حساسية قيمة المؤشر لتغييرات القيم. فعلى سبيل المثال، فُحصت حساسية المؤشر لتغييرات في بارامتر المؤنّنة، ولتغييرات في قيم المتغيّرات والدلائل المختلفة للمجموعتين السكانيّتين في جميع المجالات.



مفتاح المتغيرات

ملاحظة: المتغيرات المشار إليها بـ V هي متغيرات خضعت لتحويل عكسي، بغية خلق توحيد في قياس اتجاه التأثير على المؤشر.

مجال الإسكان	
دلائل	متغيرات
توافر الإسكان	1. نسبة الملكية على الشقة
رفاهية الإسكان	2. عدد الغرف في الشقة 3. معدل الأفراد في الشقة
جودة الإسكان	4. معدل الإنفاق الشهري على الإسكان
	5. معدل الإنفاق الشهري على مدفوعات الأرنونا

مجال الصحة	
دلائل	متغيرات
متوسط العمر المتوقع	1. متوسط العمر المتوقع عند الولادة للذكور 2. متوسط العمر المتوقع عند الولادة للإناث
نسب الوفاة	3. نسبة وفيات الرضع (V) 4. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سن 1-4 (V) 5. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سن 10-14 (V) 6. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سن 20-24 (V) 7. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سن 40-44 (V) 8. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سن 60-64 (V) 9. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سن 80-84 (V) 10. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سن 1-4 (V) 11. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سن 10-14 (V) 12. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سن 20-24 (V) 13. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سن 40-44 (V) 14. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سن 60-64 (V) 15. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سن 80-84 (V)
نسبة المدخنين	16. نسبة المدخنين للذكور (V) 17. نسبة المدخنات للإناث (V)



مجال التعليم	
متغيرات	دلائل
1. معدل عدد الطلاب في الصف في المرحلة الابتدائية (V) 2. معدل عدد الطلاب في الصف في المرحلة فوق الابتدائية (V) 3. معدل عدد الطلاب في الصف في المرحلة الابتدائية والمرحلة فوق الابتدائية (V)	موارد جهاز التعليم
4. معدل يوازي بالقيمة لوظائف تعليمية كاملة للصف الواحد	بنية تحتية تربوية
5. نسبة أصحاب 0-8 سنوات دراسية (V) 6. نسبة أصحاب 13-15 سنوات دراسية 7. نسبة أصحاب 16 سنة دراسية فما فوق 8. متوسط عدد سنوات الدراسة بين السكان 9. نسبة التسرب بين طلاب الصفوف التاسعة- الثانية عشرة (V) 10. نسبة مستحقي شهادة البجروت من مجموع طلاب الصفوف الثانية عشرة 11. نسبة حاملي شهادة البجروت التي تستوفي الحد الأدنى للجامعات من المجموع الكلي لطلاب الصفوف الثانية عشرة 12. نسبة الطلاب الجامعيين في سن 20-34	المردودات

مجال التشغيل	
متغيرات	دلائل
1. نسبة المشاركة في القوة العاملة من مجموع الفئة العمرية 15 2. نسبة المشاركة في القوة العاملة من مجموع الفئة العمرية 15 للرجال 3. نسبة المشاركة في القوة العاملة من مجموع الفئة العمرية 15 للنساء 4. نسبة المشاركة في القوة العاملة: سن 15-17 (V) 5. نسبة المشاركة في القوة العاملة: سن 18-24 6. نسبة المشاركة في القوة العاملة: سن 25-34 7. نسبة المشاركة في القوة العاملة: سن 35-44 8. نسبة المشاركة في القوة العاملة: سن 45-54 9. نسبة المشاركة في القوة العاملة: سن 55-64 10. نسبة المشاركة في القوة العاملة: سن 65 فصاعداً 11. نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب سنوات دراسة 0-4 (V) 12. نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب سنوات دراسة 5-8 (V) 13. نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب سنوات دراسة 9-12 14. نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب سنوات دراسة 13-15 15. نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب سنوات دراسة +16	المشاركة في القوة العاملة
16. نسبة غير المشغلين : المجموع (V) 17. نسبة غير المشغلين : رجال (V) 18. نسبة غير المشغلين : نساء (V)	غير المشغلين



مجال التشغيل - تكملة	
<p>19. نسبة المشغلين حسب المهنة : أكاديمية</p> <p>20. نسبة المشغلين حسب المهنة: مهن حرّة وتقنيّة</p> <p>21. نسبة المشغلين حسب المهنة: مديرون</p> <p>22. نسبة المشغلين حسب المهنة : عمّال مكتبيّات</p> <p>23. نسبة المشغلين حسب المهنة: وكلاء، وكلاء مبيعات وعمّال خدمات</p> <p>24. نسبة المشغلين حسب المهنة: عمّال مهنيّون في الزراعة (V)</p> <p>25. نسبة المشغلين حسب المهنة: عمّال مهنيّون في الصناعة والبناء وآخرون (V)</p> <p>26. نسبة المشغلين حسب المهنة: عمّال غير مهنيّين (V)</p> <p>27. نسبة المشغلين في فرع الزراعة (V)</p> <p>28. نسبة المشغلين في فرع الصناعة</p> <p>29. نسبة المشغلين في فرع الكهرباء والماء</p> <p>30. نسبة المشغلين في فرع البناء (V)</p> <p>31. نسبة المشغلين في فرع التجارة بالجملة (V)</p> <p>32. نسبة المشغلين في فرع خدمات الاستضافة (V)</p> <p>33. نسبة المشغلين في فرع المواصلات، التخزين والاتصال</p> <p>34. نسبة المشغلين في فرع المصارف والتأمين والأموال</p> <p>35. نسبة المشغلين في فرع خدمات تجاريّة</p> <p>36. نسبة المشغلين في فرع إدارة عامّة</p> <p>37. نسبة المشغلين في فرع التربية والتعليم</p> <p>38. نسبة المشغلين في فرع خدمات الصحّة والرفاه والتمريض</p> <p>39. نسبة المشغلين في فرع الخدمات المجتمعيّة</p> <p>40. نسبة المشغلين في فرع خدمات للاقتصاد المنزليّ</p>	المشغلين
<p>41. انتشار الفقر في صفوف العائلات قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V)</p> <p>42. انتشار الفقر في صفوف الأُنفس قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V)</p> <p>43. انتشار الفقر في صفوف الأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V)</p> <p>44. انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل (V)</p> <p>45. انتشار الفقر في صفوف الأُنفس بعد مدفوعات التحويل (V)</p> <p>46. انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل (V)</p> <p>47. انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V)</p> <p>48. انتشار الفقر في صفوف الأُنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V)</p> <p>49. انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V)</p>	انتشار الفقر
<p>50. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل</p> <p>51. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأُنفس بعد مدفوعات التحويل</p> <p>52. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل</p> <p>53. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة</p> <p>54. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأُنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة</p> <p>55. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة</p>	تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر



مجال الرفاه الاجتماعي	
دلائل	متغيرات
الإنفاق على الرفاه	1. مجموع معدّل الإنفاق (الحكومة والسلطات المحليّة) على الرفاه للفرد 2. معدّل الإنفاق الحكومي على الرفاه للفرد
القوة العاملة والتشغيل	3. نسبة غير المشغّلين: رجال (V) 4. نسبة غير المشغّلين: نساء (V) 5. نسبة المشاركة في القوة العاملة: الفئة العُمريّة: 15-17 (V) 6. نسبة المشاركة في القوة العاملة: الفئة العُمريّة: 18-24 7. نسبة المشاركة في القوة العاملة: الفئة العُمريّة: 25-34 8. نسبة المشاركة في القوة العاملة: الفئة العُمريّة: 35-44 9. نسبة المشاركة في القوة العاملة: الفئة العُمريّة: 45-54 10. نسبة المشاركة في القوة العاملة: الفئة العُمريّة: 55-64 11. نسبة المشاركة في القوة العاملة: الفئة العُمريّة: +65
حجم الفقر وتأثير مدفوعات التحويل	12. انتشار الفقر في صفوف العائلات قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 13. انتشار الفقر في صفوف الأنفس قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 14. انتشار الفقر في صفوف الأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 15. انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل (V) 16. انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل (V) 17. انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل (V) 18. انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 19. انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 20. انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 21. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل 22. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل 23. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل 24. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 25. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 26. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة

